الباب الرابع

بوادر ومقدمات التقسيم

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

السودان لماذا؟!

تحدث الدكتور محمد عمارة فى لمحة تاريخية فقال أن خطة فصل جنوب السودان بدأت منذ استيلاء الإنجليز على السودان حيث هدفوا إلى الاستيلاء على جنوب السودان لمحاصرة مصر وإبعاد النفوذ الفرنسى عنها واستخدموا الجيش المصرى فى إعادة احتلال السودان كما استغل الإنجليز بطرس غالى لتوقيع معاهدة الحكم المشترك على السودان وكان هذا مجرد شعار، والحقيقة كانت انفراد الإنجليز بحكم السودان حيث كانت هذه المعاهدة هى إحدى معاهدات الخيانة التى سلمت السودان للإنجليز ومنذ تلك اللحظة أصبح هناك بوابة مغلقة فلا يدخل الشمالى إلى جنوب السودان ولا يذهب الجنوبى إلى شمال السودان فى الوقت الذى فُتح فيه جنوب السودان لإرساليات التنصير من كل بلاد العالم. وبدأ الحصار على اللغة العربية والدين الإسلامى فى جنوب السودان، وكان السبب فى فصل جنوب السودان أن السودان - خاصة فى الجنوب بوابة العروبة والإسلام إلى قلب أفريقيا ولهذا عمل الغرب على إغلاق هذه البوابة أمام العروبة والإسلام.

obeikandl.com

التغلغل الإسرائيلي في دول حوض النيل

كشفت إسرائيل، في التسعينيات، عن علاقاتها بالعديد من الدول الأفريقية، وأنها قدمت مساعدات اقتصادية وعسكرية لخدمة مصالحها، وأهمها حاجتها للمياه، وما تراه دعماً لأمنها القومي، وقد عقدت تحالفات مع إريتريا ودول أفريقية أخرى، مثل رواندا وبوروندي التي وقعت معها اتفاقيات تعاون اقتصادي،عام ٢٠٠٨كما قام ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي بزيارة خمس دول أفريقية، منها أوغندا وكينيا، من دول حوض النيل، وهو ما يعكس الاهتمام الإسرائيلي بدول الحوض، ويعلل ما نراه من تصاعد مطالب دول الحوض بتعديل الاتفاقيات السابقة.

أولاً: السودان: لعبت إسرائيل دوراً مهما في تقسيم السودان وتفتيته، لأنه يمثل خطراً على إسرائيل لكونه يمثل العمق الإستراتيجي لمصر، وليس أدل على ذلك من أن جون جارانج قائد الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان تلقى دوراته العسكرية فى إسرائيل، ثم تلا ذلك دورة عسكرية خاصة في كلية الأمن القومي الإسرائيلي كما أن ضباطاً من أصل أثيوبي من يهود الفلاشا يخدمون في الجيش الإسرائيلي تولوا مهمة تدريب الجيش الشعبي السوداني، ووضعوا تحت تصرف جارانج، وبعد الانفصال فإن لإسرائيل دوراً في تحويل ذلك الجيش إلى جيش نظامي.

ولقد اقترفت إسرائيل ما يمثل اختراقاً للحدود السودانية، حيث نشطت في الحدود السودانية الأثيوبية وأفادت تقارير بأن الحكومة في الجنوب تسمح بإعطاء تأشيرات دخول اليهود إليها دون المرور على الخرطوم، ولم تعد مشكلة الجنوب هي المشكلة الوحيدة، وبرزت على السطح مشكلات أخرى، مثل دارفور وجبال النوبة، وتلقى تعاوناً ودعماً من إسرائيل،وذكرت بعض المصادر السودانية في الخرطوم رئيس حركة تحرير السودان (جبهة تحرير دارفور سابقاً) زار إسرائيل مؤخراً وحل ضيفاً على الموساد،ووُقع اتفاق يقضي بتقديم إسرائيل مساعدة لدارفور في مجال الاستخبارات، وهي أكثر الحركات اتصالاً بإسرائيل، وقد أعلن عن استعداده إقامة سفارة لإسرائيل في الخرطوم إذا أتيحت له فرصة تولي الحكم ويرى أنصار اللوبي الإسرائيلي الأمريكي أن نشاطهم لما يوصف بحملة إنقاذ دارفور كان وراء تشكيل رأي عام عالمي لدفع المجتمع الدولي نحو اتخاذ قرار أممي لإرسال قوات دولية إلى دارفور وفي ٤ سبتمبر ٢٠٠٨، ألقى ديختر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي محاضرة أشار فيها إلى التدخل الإسرائيلي في دارفور، كما ركز على المبادئ التي تنتهجها إسرائيل في السودان وصرح بأن السودان العمق الإستراتيجي لمصر، فكان لا بد من العمل على إضعافها وعدم تمكينها من أن تصبح دولة موحدة قوية، لأنه يُعد من ضرورات الأمن القومي الإسرائيلي كما إن الدور الإسرائيلي في إشعال الصراع في جنوب

السودان،انطلق من مرتكزات أقيمت في وأوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية، بتفجير بؤر وأزمات في الجنوب السوداني وفي ٢٨ يونيه ٢٠١٠، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية تقريراً عن أزمة مياه النيل، قالت فيه أن دول حوض النيل تناقش الظلم التاريخي ، لنقل المزيد من المياه من النيل لبلدان شرق أفريقيا،على حساب مصر والسودان وكينيا يوجد نشاط مكثف لليهود فيها منذ الاستعمار البريطاني ، وقد نشأت علاقات وطيدة بين إسرائيل وكينيا بعد الاستقلال الكيني مباشرة، وبدأت السفارة الإسرائيلية عملها بكينيا، منذ عام ١٩٦٣ وتتولى إسرائيل تدريب الكينيين في الزراعة والطب، في برنامج يُسمى الموشاف، وكذلك سافر كينيون للتدريب في إسرائيل ويعمل آلاف الإسرائيليين في مراكز اقتصادية في كينيا، وتحتكر الشركات الإسرائيلية معظم الأنشطة وخلال اجتماع مشترك لوزيرا الخارجية الإسرائيلي والكيني، في٤سبتمبر٢٠٠٩، أعربا عن ارتياحهما لتوقيع اتفاقية ثنائية حول إدارة الموارد المائية والري بالتكنولوجيا الحديثة،وذكر وزير الخارجية الإسرائيلي أن إسرائيل حريصة على الاستثمار في كينيا في مجالات المياه والري، فإسرائيل عانت من الجفاف ونقص المياه، ولكن لدينا الآن الصلاحية والتقنيات التي تمكننا من زراعة مختلف المنتجات للاستهلاك المحلي والتصدير، ونريد اقتسامها مع أصدقاء مثل كينيا واتخذت اجتماعات المتمردين في حركة تحرير جنوب السودان من

نيروبي، عام ١٩٩٢، مكاناً لها للقاء الإسرائيليين، فقد اجتمع جون جارانج بسفير إسرائيل في كينيا للحصول على السلاح وذكرت صحيفة آخر لحظة السودانية أن حكومة جنوب السودان ظلت تستقبل الإسرائيليين في الجنوب عبر مكتب الحركة الشعبية في نيروبي، كما أرسلت وزارة الزراعة الكينية فريق كيني إلى إسرائيل، في ٢٠ يوليه ٢٠٠٩، للتدريب على كيفية تحسين وسائل الزراعة والري، ما يتيح لها زيادة إنتاج القمح بنسبة ١٢ ضعفاً عن الكمية المعتادة وكشف موقع إسرائيل توداي، في ١١ يناير ٢٠١١، عن نية إسرائيل تطوير القطاع الطبي ببعض دول حوض النيل، هي كينيا وأوغندا، وتنزانيا كما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنها ستوطد علاقاتها الاقتصادية والسياسية معها وأوغندا ففي نهاية التسعينيات، بدأ طرح فكرة تسعير المياه، وقد أوفدت أوغندا بعثة إلى إسرائيل لدراسة المشروعات المائية التي تقع في مقاطعات الشمال ، بالقرب من الحدود الأوغندية مع السودان وكينيا، لاستخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه بالنيل الأبيض كما أن إسرائيل أعلنت أنها مهتمة بإقامة مشروعات للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب السودان، حيث تهدف لري ٢٤٧ ألف هكتار من الأرض الأوغندية، عبر استخدم ٢.٥ مليار م^{٣} من المياه سنوياً.

ويمتد الوجود الإسرائيلي في دول أعالي النيل للتشاور الاقتصادي والزراعي برأس مال يهودي؛ لتملك الأراضي الزراعية وإقامة مشروعات عليها أو إقامة سدود وفي عام ١٩٩٦، حضر خبراء إسرائيليون لإجراء أبحاث في حوض النيل في أوغندا، لإقامة مشروعات للري ونتيجة للتأثير الإسرائيلي، قامت أوغندا عام ١٩٩٦، بانتقاد مصر والسودان لحصولهما على أكثر من حصتهما من المياه، مؤكدة حقها في استغلال موارد المياه وإقامة السدود وفي مارس ٢٠٠٠، وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاً، أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، ونص الاتفاق على إقامة مشروعات ري في عشر مقاطعات أوغندية متضررة من الجفاف،ويُلاحظ أن إسرائيل مازالت تحاول ربط أوغندا بدائرتها السياسية،وتحاول اختراق دول الحوض فعقب انعقاد اجتماع الإسكندرية لوزراء الموارد المائية، في يوليه ٢٠٠٩، زار مسؤولون من رواندا وأوغندا إسرائيل، للتباحث حول إنشاء مشروعات زراعية إسرائيلية على نهر النيل، وقد أشرف على الزيارة مشروع التبادل، وهي منظمة تابعة للجنة الأمريكية اليهودية، وهي إحدى منظمات اللوبي الإسرائيلي الأمريكي، وذلك بهدف دعم سبل التعاون بين إسرائيل والبلدين في الشؤون الزراعية كما عقدت إسرائيل مؤتمراً لتكنولوجيا المياه والبيئة بتل أبيب، في ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩، ويُعد هذا المؤتمر الأخطر على مصر لحضور ثلاثة من وزراء المياه في دول حوض النيل، وهم وزراء المياه

في كينيا وأوغندا وتنزانيا، وقد عُقدت لقاءات عمل موسعة على هامش المؤتمر، بهدف تحديد متطلبات كل دولة وما تريده من خبرة إسرائيلية كما ذكر تقرير لموقع نيوز وان الإخباري الإسرائيلي، أن أزمة تقسيم مياه النيل بين دول الحوض أصبحت مصدراً للجدل، حيث إن الاتفاق الذي وقعته أوغندا وتنزانيا ورواندا سيقوض النظام المائي في القارة وتشترك تنزانيا مع كل من كينيا وأوغندا في بحيرة فيكتوريا،ونظراً لموقعها الإستراتيجي على ساحل المحيط الهندي، أصبحت منفذاً للعديد من الدول الأفريقية، مثل أوغندا ورواندا وبوروندي ومنذ استقلال تنزانيا، عام ١٩٦٤، أعلن الرئيس التنزاني جوليوس نيريري ما عُرف بمبدأ نيريري، وهو الذي يقضي بتسعير المياه وبيعها ولهذا سعت إسرائيل منذ البداية بالتغلغل في تنزانيا لإثارة الفرقة ضد مصر والدول العربية الأفريقية وكشف تقرير رسمي مصري، في ٢٢ مايو ٢٠١٠، أن هناك علاقات إسرائيلية مع بعض أعضاء في البرلمان التنزاني، وتربطهم بمصالح شخصية تؤثر على المصالح المصرية، وأن بعضهم يتزعم اتجاهاً لرفع دعوى ضد مصر وبريطانيا اعتراضاً على معاهدة عام ١٩٢٩، وإلزامهما بتقديم تعويضات لتنزانيا لمنعها من استخدام مياه النيل بما يؤثر على حصة مصر ومع التدخل الإسرائيلي والحاجة لمياه النيل، بدأت تنزانيا تسعى لإقامة سدود دون النظر لرأي دولتي المصب (مصر والسودان). وأعلن وزير الثروة المائية التنزاني أن بلاده

ستمد خط أنابيب بطول ١٧٠ كم من بحيرة فيكتوريا لتوصيلها إلى ٢٤ قرية، وأن أجزاء كبيرة من الشمال الغربي للبلاد تتعرض للجفاف، وأنها لا تعترف باتفاقية مياه النيل، وأن هذا الاتفاق لا يُلزم بلاده، وأنها لن تلتزم به وستمضي قدماً في إنشاء مشاريعها دون استشارة مصر وإسرائيل وافقت على إنشاء وتمويل خمسة سدود لتخزين المياه لكل من تنزانيا ورواندا ودعمت إسرائيل أسياسي أفورقي منذ الاستقلال الذي حصلت عليه إريتريا رسمياً عام ١٩٩٣، ولهذا تحولت إريتريا إلى أقوى حليف إستراتيجي لإسرائيل، حيث يعمل بها ٦٥٠ ضابطاً إسرائيلياً في تدريب قواتها،كما حصلت على حق استخدام جزيرة دهلك وتؤدي إريتريا، بتأثير من إسرائيل، دوراً مناوئاً للسودان، حيث دعمت حركة تحرير السودان حتى الانفصال، وتلعب دوراً مهماً في مشكلة دارفور، حيث دعمت حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان وقد سلمت السودان شكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضد النظام الإريتري تتهمها بمحاولة زعزعة الاستقرار وفي فبراير ١٩٩٦، ذهب الرئيس الإريتري أفورقي في زيارة معلنة إلى إسرائيل، أسفرت عن توقيع اتفاقية أمنية مع الكيان الصهيوني لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، ووضع إستراتيجية موحدة في البحر الأحمر وذكر صحيفة صانداي تايمز أن إسرائيل تتحكم في قاعدتين في إريتريا، تستخدم إحداهما للتصنت، والثانية لتزويد الغواصات الإسرائيلية باحتياجاتها وأن الغارات التي

شنتها المقاتلات الإسرائيلية على السودان، في فبراير ٢٠٠٩، انطلقت من إحدى القواعد في إريتريا كما كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، في ٤ سبتمبر ٢٠١١، أن هناك العشرات من الإسرائيليين يقيمون في إريتريا ويعملون في الزراعة لصالح شركات أوروبية ورواندا وبوروندي انضمت إلى منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا، التي أنشئت في أغسطس ١٩٧٧، وتضم كل من رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا وفي التسعينيات شهدت المنطقة تحركات إسرائيلية لتغيير القواعد القانونية الدولية المعمول بها في إطار توزيع مياه الأنهار، فدخلت بمفهوم تسعير المياه، وإنشاء بنك وبورصة للمياه وتقوم بالدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، وقدمت دراسة تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل للسيطرة على البحيرات العظمى وفي ١٥ سبتمبر ٢٠١١، أكد مفتي جمهورية رواندا، أن بلاده مع إخوانهم في مصر، ولن توافق على خنق حوض النيل على مصر، ومهما كانت علاقات رواندا بإسرائيل، فلن تؤثر على حوض النيل كذلك سعت إسرائيل للتقرب من الكونغو الديمقراطية وربطها بعلاقاتها السياسية ومصالح إسرائيلية ، تشمل جميع المجالات الاقتصادية، مثل التنقيب عن الألماس وتجارته، ومشروعات زراعية متنوعة،بالإضافة إلى المجال العسكري، حيث تتولى بعثاتها العسكرية تدريب الجيش

الكونغولي، ويحصل ضباطه على دورات عسكرية تأهيلية بإسرائيل كما قامت إسرائيل بالمساعدة على تحسين الأمن الداخلي في الكونغو، وقامت عام ٢٠٠١،بتدريب وحدات الحرس الرئاسي الكونغولي وتسليحها، ووصل إلى إسرائيل ما بين ٣٠ – ٤٠ ضابطاً، لتلقي دورات أكاديمية في مكافحة الإرهاب ويسعى اللوبي اليهودي وتجارته إلى توثيق الصلات مع الكونغو.

أخطاء السودان:

لا يبرئ الدكتور محمد عمارة المسئولين فى شمال السودان من ارتكاب خطأ كبير فى التوقيع على مبدأ الاستفتاء فى اتفاقية نيفاشا بل يرى أن السودان أخطأ مرتين حينما قرر حق تقرير المصير بناء على اتفاقية ١٩٥٣ م باستقلالهم عن مصر ثم تكرر هذا الخطأ مع انفصال الجنوبيين عن السودانومؤكدًا فى الوقت ذاته أن استقلال السودان عن مصر سنة ١٩٥٦ م بحدوده الحالية دخل السودان عضواً فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وبالتالى فإن فصل أى جزء من أجزاء السودان يعد مخالفاً للقانون الدولى ولميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحول أهمية السودان فأن جنوب السودان يمثل خمس مساحة السودان مجملة وتبلغ المساحة الكلية للجنوب ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع يشكل المسلمون نسبة ١٧% من السكان، والمسيحيون نسبة ١٨% ، والباقى عباد وثن

يعمل الغرب على تنصيرهم، ويشترك جنوب السودان فى حدوده مع خمس دول أفريقية هى أوغندا وزائير وأريتريا و ورواندا وهى دول مسيحية، كما يمتلك نفط وبترول بعد اكتشافه مؤخرا وفى هذا الصدد فأن انفصال جنوب السودان هو تهديد مباشر لأمن مصر، وأن انفصاله أيضاً عبء استراتيجى كبير لأن انقسام جنوب السودان سيمثل حاجزاً بين مصر وشمال السودان وبين الدول الأفريقية خاصة أن السودان بشماله وجنوبه كان يمثل امتداداً استراتيجياً خطيراً لمصر، ولهذا فطن الأعداء منذ اللحظة الأولى إلى أن إثارة الفتن والصراعات فى السودان تعتبر المقدمة الحقيقية لزعزعة الأمن القومى المصرى وما يحدث فى قضية حق جنوب السودان فى تقرير مصيره والانفصال عن السودان هو خرق لمبادئ الأمم المتحدة التى تجعل حق تقرير المصير خاصًا بالدول التى كانت تحت الاستعمار وخرق أيضًا لمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية التى تجعل حق تقرير المصير ممنوعاً لعدم تغيير الحدود التى أقرها الاستعمار ومن ناحية أخرى فإن ما يحدث هو تطبيق للمعايير المزدوجة على الدول، فالعرب والمسلمون يحرمون من حقهم فى تقرير المصير وغير العرب والمسلمين يعطون حق تقرير المصير، بل وتُجزأ الدول الإسلامية ويتم تقسيمها، وتعطى منظمة الأمم المتحدة حق تقرير المصير لجنوب السودان وتسعى فى تطبيقه، مع أن كشمير أعطيت قراراً فى سنة ١٩٤٧ م من الأمم المتحدة بتقرير المصير ولكنها ممنوعة منه

وكذلك الشيشان وكل دول القوقاز التى كانت مستعمرات روسية ممنوعة من تقرير المصير رغم أنه ينطبق عليها قرار الأمم المتحدة، وكذلك فلسطين التى خضعت للاستعمار الإنجليزى وتم تسليمها للصهاينة فى وعد بلفور سنة ١٩١٧ ممنوعة حتى الآن من حق تقرير المصير وفى الوقت ذاته يؤكد الدكتور عمارة أنه تم فصل تيمور الشرقية عن أندونيسيا وفصل بنجلاديش عن باكستان من باب تجزئة العالم الإسلامى، وهذا ما يحدث الآن مع فصل جنوب السودان عن شماله، بمباركة الأمم المتحدة وأمريكا التى ظلت تحارب عشر ولايات جنوبية لمدة خمس سنوات من عام ١٨٦١م وحتى ١٨٦٥م عندما أرادت هذه الولايات العشر أن تنفصل عن أمريكا، ولكن أمريكا نفسها هى التى تخرق المبدأ الذى حاربت من أجله.

تطورات الأوضاع الداخلية فى الدولتين :

أن الآثار السلبية التي نتجت عن الانفصال -ومنها عدم الاستقرار الداخلي في الشمال- أدت إلى توتر العلاقات مع الجنوب،مشيراً إلى حدوث أزمة اقتصادية في شمال السودان، عقب انفصال الجنوب، فانخفض معدل النمو، وارتفاع معدل التضخم في الشمال،وشهد برامج تقشف بعد هذا الانفصال بينما واجه الجنوب تحديًا مهمًّا بشأن الاستقرار الداخلي بسبب الصراعات القبلية وعن أهم التطورات الداخلية في شمال السودان بعد انفصال الجنوب تمثلت في عدة مستويات، كالتالي:

- على المستوى الاقتصادي: حدثت أزمة اقتصادية في شمال السودان، مما ترك آثارًا سلبية على المجتمع والدولة،والعلاقة بينهما وزادت فُرص عدم الاستقرار الداخلي في مناطق الشمال، وزادت نسب التوتر في العلاقات مع الجنوب وبعد أن كانت مؤشرات نمو الاقتصاد في السنوات العشر (٢٠٠٠-٢٠١٠م) تُشير إلى نمو سنوي بمتوسط ٧.٢٪، وارتفاع متوسط دخل الفرد أربعة أضعاف (من ١٠٨٣ جنيهاً عام ٢٠٠٠م إلى ٣٩٩٨ جنيهًا عام ٢٠١٠م)، وارتفاع الإيرادات والإنفاق العام والإنفاق على التنمية بنسبة تتراوح بين٤٧٠٪ و٦٦٥٪، وزيادة نسبة التحويلات للجنوب، وكذلك للولايات الشمالية، في إطار إعادة توزيع الثروة في البلاد،طبقًا لاتفاقية نيفاشا؛ وأحدث انفصال الجنوب هزة عنيفة في اقتصاد الشمال، فانخفض معدل النمو السنوي إلى ١.٢٪، وارتفع معدل التضخم من ٧٪ إلى ٢٣٪، كما أحدث خروج ما يقرب من ٧٠٪ من النفط من ميزانية الشمال لصالح الجنوب أزمة كبيرة في قطاعات كثيرة، منها القطاع الصناعي الذي انخفض نسبيًّا من الناتج القومي من ٢٤.٧٪ إلى ١٦.٧ ٪ منذ عام ٢٠١٠م، ثم إلى أدنى من ذلك باعتبار البترول صناعة استخراجية، وكذلك القطاع الزراعي الذي انخفض نصيبه كذلك، مما أدى إلى تبني برنامج تقشفي لمدة ثلاث سنوات ٢٠١٢-٢٠١٤م لتلافي صدمة خروج النفط.

- على المستوى السياسي: حين شعرت الحكومة وحزبها حزب المؤتمر الوطني بأزمة وانكسار بعد انفصال جنوب السودان فأن المشهد السياسي عكس المسئولية عما حدث من تقسيم للسودان، ومدى الآثار السلبية الناجمة عن ذلك،ومحاولة قيادات حزب المؤتمر الحاكم، التعامل مع التداعيات بكل الوسائل الممكنة فالمعارضة في الشمال تتكتل ضد الحكومة،وقد وجدت الفرصة سانحة كما أضافت ثورات الربيع العربي بعدًا آخر للمشهد السوداني عمَّق من أزمة الحكومة السودانية، وشجع المعارضة لذلك، شهد شمال السودان مظاهرات عديدة،شملت مظاهرات طلابية في الخرطوم خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢م،تبنتها المعارضة وقد شهد الإقليم الشرقي بعض الاضطرابات،ونفت الحكومة أنباء وشائعات عن حشود عسكرية وبوادر لاندلاع الحرب مجددًا شرقي البلاد، بدعم من إريتريا كما ظهرت الجماعات المتطرفة دينيًّا، خاصة في ولايتي القضارف وسنار، وألقت الشرطة والأجهزة الأمنية القبض على عدد منهم ينتمون إلى جماعة رجال حول الرسول الإسلامية المتشددة، كما تم إحباط محاولة انقلاب قادها رئيس جهاز الأمن السابق،الفريق صلاح عبد الله.

- بالنسبة للمعارضة: رغم المصاعب، ما تزال حكومة البشير قوية نسبيًّا في مواجهة المعارضة، حيث تحاول كعادتها استقطاب البعض، وربما الشراكة في الحكومة لكسر شوكة المعارضة، أو الدخول في حوار معها،

كذلك الذي جرى ويجري مع حزب الأمة القومي، وحزب الصادق المهدي،على الرغم من إصراره على عدم المشاركة في الحكومة، والاتصالات التي يجريها مع تحالف كاودا،وهو الجبهة الثورية السودانية، ويضُم الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال، وحركات دارفور، وكذلك التنسيق مع الحزب الشيوعي؛ مستهدفًا دعم الحكومة ، والتنسيق المحكم للتصعيد العسكري في دارفور، عبر قيادات متمردي حركة العدل والمساواة.

- بالنسبة لدارفور: رغم الهدوء النسبي الذي تشهده الساحة هناك، فإن خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة المتمردة في الإقليم استبعد إلحاق حركته بوثيقة سلام الدوحة، ورآها غير ملبية لمطالب دارفور، ويعمل مع مجموعات في مساحة أخرى لإسقاط النظام في السودان وفي الوقت نفسه، أدى التيجاني رئيس حركة التحرير والعدالة المتمردة في دارفورالقسَم أمام الرئيس عمر البشير، رئيس السلطة الإقليمية في دارفور،متعهدًا بالمضي قدمًا في تنفيذ اتفاق ووثيقة الدوحة لسلام دارفور،كما تعهد بتنفيذ توجيهات الرئيس حول أولويات الوثيقة، خاصة تمكين اللاجئين والنازحين من العودة لمناطقهم، وإعادة البناء والتعمير لفُرص الاستقرار في دارفور.

obeikandl.com

الفصل الثانى

تيار الشمال الانفصالى والجنوب الوحدوى

عقب الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس التي انتهت في ١٥ سبتمبر٢٠٠٢م، بدأت تنتشر في الصحافة السودانية وبشكل واسع النطاق الدعوة لفصل شمال السودان عن جنوبه، عقب فترة انتقالية لا تتجاوز سنة واحدة، وأن الشماليين لهم الحق أيضاً في استطلاع رأيهم فيما إذا كانوا يرغبون في الاستمرار مع الجنوب في دولة واحدة، أم يرغبون في الانفصال ورأى أصحاب هذا الاتجاه أن الغالبية من الشماليين لو سئلوا عن آرائهم لرغبوا في الانفصال كحل نهائي لهذه الحرب المستمرة منذ استقلال السودان وحتى الآن، باعتبار أن الجنوب يشكل عبئاً على الشمال ويجب على الشمال أن يكون حريصاً على التخلص منه وليس التشبث به، حتى يستطيع الحفاظ على هويته العربية والإسلامية ويحقق تنميته ورفاهيته، ويتحول إلى منطقة جذب حضاري بدلاً من الضعف والتفكك الذي سيلحق به جراء التسوية مع الحركة الشعبية ويبدو أن هذه الدعوة قد لقيت بالفعل استحسان قطاعات واسعة من الشماليين، الأمر الذي أدى إلي انتشار مقولاتها بشكل واسع، حيث استقطبت اهتمام الناس وأحاديث المنتديات،ونشرت حولها المقالات في مختلف الصحف ما بين مؤيد ومعارض وتجتمع المقولات

الداعية إلي التعجيل بفصل الشمال عن الجنوب حول ثلاثة محاور أو بنود رئيسية هي:

١- إن أساس المشكلة يعود علاوة على الاعتبارات التاريخية وسياسة بريطانيا الاستعمارية إلى انعدام عوامل الاتحاد بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب، من حيث الدين أو اللغة أو العرق أو العادات والتقاليد .

٢- ليس من السهل حل قضية الجنوب من خلال الاتفاقيات والتسويات القانونية.

٣- قضية الجنوب تتمدد وتتعقد بمرور الوقت، لذلك من الأفضل أن تحسم بصورة نهائية.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الاستفتاء يجب أن يشمل الشعبين الشمالي والجنوبي، بحيث يصير ما يقرره الشعبان ولا يجوز لأحدهما أن يقر الوحدة في ظل رفض الآخر، بمعني أن قرار أي منهم بالانفصال ينبغي أن يكون كافياً لفصل البلدين حتى لو قرر الآخر الاستمرار في الوحدة ومنذ فترة ما بعد استقلال السودان كانت دعوات الانفصال تأتي من الجنوبيين دون الشماليين، وقد التزم الشمال بالدعوة لوحدة البلاد وعدم التفريط في أي شبر من الأراضي السودانية، وقد اتبعت حكومات السودان المتعاقبة القول بالفعل فقاتلت الحركات المتمردة في جنوب السودان من أجل فرض الوحدة، كما فاوضت تلك الحركات في أحيان أخرى كذلك من أجل الوحدة، وكان الانفصال خط أحمر في كل تلك

المفاوضات لا يمكن الاقتراب منه بحال على المستوى الشعبي ورغم تذمر البعض من الشماليين من الحرب طويلة الأمد في الجنوب التي أهلكت الحرث والنسل، إلا أن الدعوات لفصل جنوب السودان ظلت على مستويات فردية تعتمل في نفوس البعض دون الإفصاح علانية في أجهزة الإعلام وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني بدأت تلك الدعوات تظهر على السطح ، وازدادت حدة بعد توقيع اتفاق نيفاشا والنص صراحة على حق تقرير المصير للجنوب، فتكون بذلك التيار الشمالي الانفصالي الذي تبنى دعوات السلام العادل، وأصبحت على اتفاق نيفاشا وظلم الشمال على حساب الجنوب وعدم عدالة الاتفاق والغريب أن التيار الشمالي الانفصالي هو تيار من داخل الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني دون الأحزاب الأخرى؛ مما دفع البعض للقول إن هذا التيار يمثل الرأي الحقيقي لحزب المؤتمر الوطني الذي أتاح لقياداته فرصة التحرك وحرية الإعلام للتبشير بدعوات الانفصال وتهيئة الشعب السوداني في الشمال نفسياً، لتقبل تلك الدعوات وتهيئة الشعب الجنوبي للتصويت للانفصال وجعل الوحدة غير جاذبة في أذهان هؤلاء وتتباين آراء الباحثين حول أسباب نشوء التيار الشمالي الانفصالي فيرى البعض أن هناك قناعة تشكلت لدى تيار عريض من عشاق المؤتمر الوطني أنه لا طائل ولا جدوى من وحدة الشمال والجنوب، وذلك للفروق الكثيرة في العادات والتقاليد والقيم الدينية والثقافية بين الشماليين والجنوبيين ويرى

البعض أن هذا التيار نشأ نتيجة لاستياء الشمال من استمرار الحرب خمسين عاماً دون طائل،ولأن الحرب حصدت الكثير من الأرواح في الشمال والجنوب وأقعدت السودان عن النهوض اقتصادياً وتسببت في انهيار معظم الحكومات في الشمال، وبدأت تنهك جسد الوطن المتهالك وتزرع الفتن حتى في شمال السودان بامتداد الحرب في الشرق والغرب، ولذلك رأى هؤلاء أنه لا أمل يلوح في الأفق لتسوية توحد السودان وقد تستمر الحرب سنين أخرى، ولذلك دعا هؤلاء لمنح جنوب السودان الحق في تقرير مصيره ويرى البعض أن هذا التيار الانفصالي لم يكن وليد فترة الإنقاذ، بل كان هنالك شعور لدى عدد كبير من الإسلاميين وبعض الأحزاب الدينية بأن الجنوب وقف منذ فترة ما بعد الاستقلال حائلاً دون وضع الدستور الإسلامي وإقامة الدولة الإسلامية، ووقف دون الطموحات المشروعة لمسلمي الشمال في الاحتكام لدينهم وشرعهم، رغم أنهم يمثلون غالبية الشعب السوداني ومن حقهم أن يختاروا القوانين التي يحتكمون إليها ولو عبر صناديق الاقتراع لكل ذلك رأى هؤلاء ضرورة التخلص من عقدة الجنوب بدلاً من التخلي عن دينهم، خاصة أن بعض الجنوبيين كانوا يدعون بكل صراحة لخلق سودان جديد تسوده قيم التفسخ والتحلل، ما يناقض جوهر الدين والقيم السودانية السمحة المتوارثة بينما يرى آخرون أن شهوة السلطة والتشبث بها هو الذي دفع بعض عناصر المؤتمر الوطني للدعوة لفصل

جنوب السودان ،ويرى هؤلاء أن المؤتمر الوطني يجب أن يستمر في حكم السودان وأنه سيكون السبب في تقلُّص نفوذ المؤتمر الوطني وربما إزاحته عن السلطة وأن أي إقليم يمثل عائقاً يجب فصله، ويستدل هؤلاء بقول واحد من السلطة إننا يجب أن نبقى في الحكم ولو بحكم جزيرة توتي، وكذلك يستدلون بمثلث حمدي والذي يدعو لبتر كل أطراف السودان التي تشاكس حزب المؤتمر الوطني وتعيق بقاءه في السلطة مثل شرق وغرب السودان والجنوب بالطبع وأخيراً يرى آخرون أن التيار الانفصالي الشمالي نشأ لأسباب ومرارات شخصية بحتة، ذلك أن البعض قد دعا لفصل الجنوب لكراهية شخصية لأسباب متباينة، مثلاً يقال إن السيد الطيب مصطفى مؤسس التيار الانفصالي الشمالي، كان دافعه الرئيسي للدعوة لفصل الجنوب هو الشعور بالمرارة والكراهية تجاه الجنوبيين بعد موت ابنه في عمليات جنوب السودان، وإن نزعته الانفصالية ظهرت للسطح بعد هذه الواقعة وهكذا الكثير من عناصر هذا التيار وكما يوجد تيار انفصالى فى الشمال يوجد هنالك الكثير من الجنوبيين الذين يدعون لوحدة السودان وضرورة التصويت للوحدة لا الانفصال وهؤلاء يمثلون عدة مشارب منهم جزء من الجنوبيين المقيمين في الشمال ارتبطت مصالحهم بشمال السودان، فلا يرون ضرورة لفصل الجنوب بل يرون إبقاؤه ضمن الشمال وهناك من يرى أن الجنوب يفتقر لمقومات الدولة والأفضل بقاؤه ضمن الشمال، خاصة أن

الجنوب سيكون دولة مغلقة دون منفذ بحري،مما يعني اعتماده مرة أخرى على شمال السودان في صادراته وارداته وهناك أيضاً بعض الأقليات العرقية والمجموعات الدينية ممن يخشون اضطهاد حكومة الجنوب لهم حال انفصالهم مثل بعض القبائل بخلاف القبائل الثلاثة الكبرى الدينكا والشلك والنوير والمسلمين في جنوب السودان ممن يتطلعون حضارياً نحو الشمال، ويخشون من ظلم الحركة الشعبية لهم، خاصة أن الحركة الشعبية همشتهم بعد استلام السلطة في الجنوب فلم تمنحهم إلا فتات المناصب وأغلقت بعض مؤسساتهم الدينية، وبات بعض عناصر الحركة ينظرون إليهم باعتبارهم عملاء للشمال .

<u>موقف المسلمين فى جنوب السودان:</u>

إن المسلمين في جنوب السودان يبلغ تعدادهم ١٨ في المئة من السكان وقد ساهمت الحركة الإسلامية عبر تاريخها الطويل مساهمة كبيرة في رعاية المسلمين في الجنوب والعناية بهم وطوال العقود السابقة للإنقاذ لم يكن المسلمين في جنوب السودان في خطر كبير، رغم نظرة الريبة من قبل الجنوبيين تجاههم، ومع مجيء الإنقاذ وانتماء معظمهم للحركة الإسلامية، واعتماد الجهاد كوسيلة لتحرير الجنوب وانتظام جزء منهم في صفوف المجاهدين تغيرت نظرة الجنوبيين لهم وأصبحوا يتهمون بالعمالة للشمال والمساهمة في حملة الجهاد لقتل الجنوبيين ومؤازرة سلطة الشمال لظلم الجنوب وحرمانه من حقوقه

المنزوعة وإبان مفاوضات نيفاشا لم تهتم حكومة الإنقاذ الوطني بتضمين حق المسلمين الجنوبيين في الاتفاق ولم تحرص كثيراً على المطالبة بحقوقهم كما حرصت الحركة الشعبية على صيانة حقوق الجنوبيين المسيحيين في الشمال ، لذلك جاء الاتفاق خالياً من أي إشارات لحقوق هؤلاء، وبعد وصول الحركة الشعبية للحكم في الجنوب وجد المسلمون الجنوبيون أنفسهم في موقف صعب بين التمسك بدينهم أو تهميشهم وإبعادهم عن مختلف الوظائف حيث جاء استيعاب المسلمين في السلطة في الجنوب محدداً جداً، وتم التضييق على الدعوة الإسلامية هناك وقفل كل المنافذ أمام انتشار الإسلام سواء إسلاما سياسيا أو إسلام حزب المؤتمر الوطني كما تم قفل مؤسساتهم لذلك فقد أصبح المسلمون في الجنوب في موقف صعب، فأصبحوا في قفص الاتهام بالعمالة للشمال، وارتفعت نداءات ضد وجود هؤلاء بالجنوب فهجر بعض قياداتهم الجنوب إلى الشمال ونظراً لارتباط المسلمين في جنوب السودان بشماله سيجبر الكثيرون منهم عن التخلي عن دينهم خاصة أن تمسكهم بالدين هش، فقد ارتد الكثيرون منهم حتى قبل انفصال الجنوب وانضم الكثيرون ممن كانوا في الحركة الإسلامية لصفوف الحركة الشعبية.

<u>موقف دول الجوار من انفصال جنوب السودان</u> من المؤكد أن دول الجوار سيكون لها مواقف متباينة من حيث القوة والضعف والتأييد

والرفض لانفصال جنوب السودان عن شماله وهذا ما سنستعرضه فيما يلى:

الموقف المصري

يمثل السودان أهمية استراتيجية للأمن القومي المصري وهذا ما يفسر الوجود المصري الكثيف داخل السودان، وخلال محادثات السلام عارضت مصر اي اتفاق يحوي بنودا قد تؤدي إلى انفصال جنوب السودان الأمر الذي قد يهدد نصيبها من مياة النيل، كما ترى مصر أن انفصال الجنوب قد يؤدي إلى حالة من عدم استقرار في الشمال والجنوب على حد سواء وقد عارضت مصر على الدوام مبادرة منظمة الايجاد للسلام في السودان ومنذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥م يقال أن مصر فعلت أكثر من السودان لجعل الوحدة جاذبة ، إلا أن أبناء الجنوب كانوا يرفضون أى تدخل مصرى عربى ، وتخشى مصر قيام دولة غير مستقرة بجنوب السودان وخلال لقاء جمع رئيس حكومة الجنوب سلفاكير ميارديت بالرئيس مبارك أكد على ضرورة العمل من أجل الوحدة وتسعى مصر لعدم انفصال جنوب السودان وافتتحت قنصلية لها في جوبا عام ٢٠٠٥ ، وزارها مبارك لمناقشة التعاون مع حكومة جنوب السودان ودعم التنمية وقدمت القاهرة مساعدات تنمية للجنوب حيث أنشأت محطات لتوليد الكهرباء، وعيادات ومدارس وخصصت منحاً دراسية لأبناء الجنوب في الجامعات المصرية وتعهدت بإنشاء فرع

لجامعة الاسكندرية في واو وتبنت المؤتمر العربي حول الاستثمار والتنمية في جنوب السودان في فبراير عام ٢٠١٠.

الموقف الأثيوبي

قدمت أثيوبيا في عهد منجستو دعماً كبيراً وحاسماً للحركة الشعبية لتحرير السودان وعلى وجه الخصوص في أيامها المائة الأولى عام ١٩٨٣ وفتحت أرضها لتدريب متمردي الجيش الشعبي وانطلقت الاذاعة الناطقة باسم الجيش الشعبي من داخل الأراضي الأثيوبية الأمر الذي أغضب الخرطوم ودفعها لتقديم الدعم والسند لمتمردي حركة التجراي السابقين ضد نظام منجستو كما دعمت ثوار الجبهة الاريترية وبعد سقوط نظام منجستو عام ١٩٩١م تم طرد قوات الجيش الشعبي من أراضي أثيوبية وتوقف الدعم الأثيوبي لمتمردي الجيش الشعبي ، ثم ساءت العلاقات من جديد منتصف التسعينيات وخاضت قوات أثيوبيا واريتريا وأوغندا معارك ضد الجيش السوداني بدعم أمريكي وترى أثيوبيا أن تدهور الوضع الأمني في السودان سيؤثر سلباً على الأمن الأثيوبي والأمن الاقليمي في المنطقة بأثرها كما أن انفصال الجنوب السوداني سيغزي نعرات الانفصال في أثيوبيا خاصة أن الدستور الأثيوبي ينص على حق القوميات في الانفصال.

وهناك اجتماعات دورية بين قادة الجيش الشعبي والجيش الأثيوبي، كما أن خبراء من الجيش الأثيوبي زاروا جوبا والجيش الشعبي يشتري

بعض الاسلحة الخفيفة والذخيرة وزي الجنود ومواد حربية من أثيوبيا، وتؤكد العديد من الشواهد على أن أثيوبيا تسهل وصول الأسلحة إلى جوبا أما الموقف الرسمي الأثيوبي من الاستفتاء فهو احترام قرار شعب الجنوب وقد اقترح رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي خلال قمة الايجاد في مارس ٢٠١٠ سحب مرشح الحركة الشعبية لانتخابات الرئاسة ياسر عرمان والتوصل إلى اتفاق يحافظ على استقرار البلاد ونظرا للعلاقات الوثيقة بين أثيوبيا وواشنطون فإن موقف أثيوبيا الرسمي بشأن السودان لن يكون بعيداً من الوقف الأمريكي.

الموقف الليبي

العلاقة بين ليبيا والسودان ظل يشوبها على الدوام شئ من التعقيد حيث ينظر الى القذافي على أنه يحاول تعزيز نفوذه في المنطقة من خلال إضعاف النظم الحاكمة في الخرطوم، فمثلاً قدم القذافي دعم مالي للجيش الشعبي لتحرير السودان منذ مطلع الثمانينيات في محاولة لاسقاط نظام الرئيس جعفر نميري، كما تقدم ليبيا بعض الدعم لحركات دارفور المسلحة وتحاول في نفس الوقت التوسط لحل الأزمة، وقد أفادت مصادر مقربة من سلفاكير ميارديت أنه وخلال زيارة سلفاكير للجماهيرية في يونيو ٢٠٠٩ م استدعاه القذافي في منتصف الليل وأبلغه أن ليبيا تدعم استقلال جنوب السودان إذا اختار الجنوبيون ذلك.

موقف إريتريا

قدم الرئيس جعفر نميري الدعم لثوار الجبهة الاريترية في مجابهة نظام الرئيس السابق منجستو ، كما قدمت حكومة الرئيس عمر البشير الدعم للثوار الاريتريين حتى سقوط نظام منجستو كما دعم السودان حق اريتريا في حق تقرير المصير ثم ساءت العلاقات بين البلدين وقدم أسياسي أفورقي الدعم للمعارضة السودانية واستضافها داخل أراضيه وقد تحسنت العلاقات بين أسمرة والخرطوم من جديد بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥م الموقف الاريتري المعلن كما عبر عنه دبلوماسي اريتري هو أن بلاده تحبذ وحدة السودان، لكنها في نفس الوقت لن تعارض الانفصال إذا اختار الجنوبيون ذلك.

الموقف الكينى

كينيا لديها اهتمام كبير بانفاذ اتفاق السلام الشامل في السودان فهي عملياً استضافت ورعت المفاوضات التي تدعمها منظمة ايجاد وأدت إلي اتفاق السلام الشامل فبعد أن تعثرت المفاوضات لعدة سنوات نجحت كينيا في إعادة الطرفين الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني لطاولة المفاوضات عام ٢٠٠٢م وذلك بضغط من الولايات المتحدة وبفضل جهود وسيط الايجاد الجنرال لازاروس سومبيو والالتزام الحازم من الرئيس الكيني وقتها دانيال اراب موي وكانت كينيا بحسب دراسة مجموعة الازمات الدولية من المؤيدين والداعمين للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقدمت لها دعم سياسي ودبلوماسي وفتحت

حدودها للحركة مما ساعد في استمرار بقائها كما استضافت كينيا خلال سنوات الحرب ما يقارب مائة الف لاجئ سوداني بالاضافة إلي قيادات الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بعد طردهم من أثيوبيا عام ١٩٩١م عقب سقوط نظام الرئيس السابق منجستو وأصبحت كينيا مقراً للقيادة السياسية والعسكرية للحركة الشعبية ووجدوا الرعاية والاهتمام من الرئيس موي شخصيا كما أن وفاة جون قرنق المفاجئة عام ٢٠٠٥ تسببت في صدمة كبيرة فى الأوساط السياسية في كينيا وعلى أثر ذلك أنشأت كينيا مكتب متابعة لحكومة الجنوب والحركة الشعبية لتحرير السودان تولي العمل فيه دبلوماسيون مختصون في الشأن السوداني وأسندت للمكتب مهمة مراقبة اتفاق السلام الشامل .

وقد عززت كينيا روابطها التجارية و الاقتصادية مع جنوب السودان في السنوات الأخيرة حيث ميناء ممباسا الكيني ، هو أقرب الى جنوب السودان من ميناء بورسودان ، وتوجه عدد كبير من المستثمرين ورجال الأعمال والباحثين عن فرص عمل نحو الجنوب وينشط الكينيون في مجالات البناء ، والنقل الجوي ، والتأمين ، والبنيات التحتية ، ومنذ عام ٢٠٠٦ افتتح البنك التجاري الكيني ٨ فروع في عدة مدن بجنوب السودان عن التعاون العسكري بين كينيا وجنوب السودان أما الموقف الرسمي الكيني المعلن فهو الالتزام بانفاذ ما تبقى من اتفاق السلام الشامل واحترام خيار الجنوبيين في الاستفتاء علي حق تقرير المصير

في يناير ٢٠١١م لكن المعروف على نطاق واسع أن كينيا داعمة لجنوب السودان وتحاول في نفس الوقت ان لا تكون عدوة للشمال ٠

الموقف الأوغندى

أوغندا داعم تاريخي لحركة المقاومة بجنوب السودان كما أن الرئيس يوري موسيفني من أبرز الداعمين للحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية حيث كانت العلاقة أقوى مما هي عليه الآن كما أن الجيش الأوغندي كان يقدم دعماً سرياً مستمراً للجيش الشعبي في حقبة الثمانينيات وسرعان ما ازداد هذا الدعم وأخذ أشكالا متعددة في حقبة التسعينيات وشارك الجيش الأوغندي في العمليات العسكرية إلي جانب الجيش الشعبي وأصبحت لهم قواعد انطلاق سياسية وعسكرية في أوغندا وفي مقابل ذلك قدمت الخرطوم أسلحة ودعم استخباري وتدريب لجيش الرب الأوغندي المتمرد كما يعتقد أن الخرطوم تدعم حركة غرب النيل الأوغندية المتمردة وحركة القوى الديمقراطية وكلاهما قاتلا نظام موسيفيني في حقبة التسعينيات .

الآن فإن الاوغنديين يشكلون الجالية الأكثر عدداً في جنوب السودان في المقابل يقدر عدد السودانيين المسجلين في كمبالا بنحو ١٢ ألف شخص وقد تلقى العديد من المسؤولين فى حكومة الجنوب تعليمهم في أوغندا ويمتلكون عقارات هناك وأبناءهم يتلقون تعليمهم هناك وكمبالا

تستقبل بإنتظام مسؤولين كبار في حكومة الجنوب في زيارات رسمية وغير رسمية ٠

ترى كمبالا من الناحية الاستراتيجية والامنية أن تجدد الحرب في جنوب السودان ستكون له آثار وخيمة علي الأمن الأوغندي الأمر الذي قد يدفع الجيش الأوغندي إلى دخول الحرب مجدداً لجانب الجيش الشعبي لتحرير السودان الأمر الذي قد يؤدي إلى مواجهة بين أوغندا والسودان ويخلق حالة من عدم الاستقرار الأمني علي حدود البلدين لذلك فإن من مصلحة أوغندا البحث عن شريك استراتيجي في المنطقة وتسعي لانشاء منطقة عازلة بين حدوده والسودان الشمالي وهذا في نظرها يساعد علي عدم وجود حركات مسلحة علي حدودها الشمالية كان موسفيني يتمتع بعلاقات جيدة بجون قرنق عززتها ميولهما الماركسية والروح الأفريقية واستمر موسيفني في إقامة علاقة جيدة مع سلفاكير ومعروف عندما يتعلق الأمر بالسودان في سياسة أوغندا الخارجية فإن موقف الخارجية الأوغندية هو موقف المتفرج لأن الأمر برمته من اهتمامات الرئيس موسفيني شخصياً وهو مؤيد لاستقلال جنوب السودان نظراً لموقفه من العرب والمسلمين ٠

موقف تشاد

رغم عدم وجود حدود له مع الجنوب إلا أن إدريس ديبي رفض فكرة تقسيم السودان لأنه سيؤثر على القارة الأفريقية بأكملها ويمس دولا

أخرى، وسيؤثر بالفعل على حدوده مع دارفور غرب السودان الشمالى وعن باقى دول الجوار فالصومال عارضت الانفصال ، رغم كل ماتمر به من ضعف وانهيار للدولة وأفريقيا الوسطى لم تعد تهتم بالانفصال والكنغو الديمقراطي معظم صراعاته تاتى من الشرق ، لذلك لم يهتم قط لمسالة الانفصال او الوحدة

الموقف الدولي من وحدة أو انفصال السودان:

أولاً: الولايات المتحدة : تبنت الولايات المتحدة تدريب وتعليم أفراد الحركة الشعبية بهدف الضغط علي حكومة السودان ولعبت دوراً كبيراً وبارزاً في توقيع اتفاقية السلام في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م، ودعمت خيار الانفصال بعد أن اعتبرت الحكومة السودانية ذات إسلام سياسي وداعمة للإرهاب.

ثانيا: إسرائيل: وهي تتبع استراتيجية الولايات المتحدة بالإضافة لهدفها الاستراتيجي الذي تسعي لتحقيقه بشتى السبل وهو مياه النيل ثم النفط والمنتجات الزراعية، تهدف إستراتيجيتها لإضعاف السودان الداعم للقضية الفلسطينية دعمت انفصال الجنوب من خلال السيناريوهات المختلفة.

الصين : تقوم علاقاتها مع السودان علي أساس الصداقة والاحترام وتبادل المنافع والمصالح والندية، وهي تركز على العلاقات الاقتصادية وتبعد السياسية عن التعامل، ومن خلال تحركاتها ومواقفها يظهر أنها

تشجع وحدة السودان، ولكن في نفس الوقت لن تعارض الانفصال إذا كان الجنوب يرغب فيه، وغالباً ما تنتهج سياسة حكيمة مع الجميع شمال وجنوب.

الدول الأوربية: تعتبر بريطانيا دولة رئيسية في خلق مشكلة الجنوب، وهي مصدر جميع المعلومات عن الجنوب بما فيها أبيي وداعمة للانفصال، كما نجد أن فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، النرويج، وهولندا تؤثر علي مشكلة الجنوب عبر المنظمات وعبر العاطفة الدينية وعموماً يرتبط الموقف الأوربي بالمصالح في المنطقة من واقع العلاقات الثنائية مع الحكومة السودانية.

<u>تحذير من تحالف ماسوني شيعي لتقسيم السودان</u>

بث موقع ديبكا الاستخباري الإسرائيلي معلومات نقلا عن مصادر استخباراتية أفريقية: إن أجهزة المخابرات تعمل على تفكيك السلطة في الخرطوم،عبرعملاء داخليين وحركات متمردة، وبعدها سيتم إقامة خمس دول كونفدرالية: تشمل دولة السودان الإسلامية، ودولة دارفور، ودولة في الجنوب، ودولة جبال النوبة، والخامسة النيل الأزرق فلم يسلم هذا البلد الكبير من مؤامرات الحاقدين على الإسلام منذ فترة طويلة، في غفلة من الدول العربية والإسلامية، تلك المؤامرات التي نتج عنها في

السنوات الأخيرة تقسيم السودان إلى شمالي وجنوبي، كخطوة أولى للمزيد من التقسيم والتفكيك، فهل سينجح في ذلك؟

من المعلوم أن التيار الشيعي المتمثل فى إيران، كان من الداعمين لأي توجه أمريكي صهيوني لاحتلال بلاد أهل السنة في أكثر من مكان، ولعل ما حدث في أفغانستان والعراق خير شاهد على ذلك، ولكن هذا كان في الخفاء، بل وتحت غطاء مزاعم إيران بمقاومة إسرائيل و الشيطان الأكبر أمريكا أما اليوم فقد دخلت إيران وبشكل علني على خط اللاعبين البارزين في الهجوم على الإسلام، وعلى بلاد أهل السنة في الفترة الأخيرة، بعد أن سقط قناع المقاومة،ذلك الشيطان الذي نرى آثار جرائمه في كل من سوريا ولبنان والعراق، وآثار محاولاته التخريبية في كل من تركيا ودول الخليج والدول الأفريقية ومنها السودان فقد كشفت تقارير استخباراتية متواترة، أن هناك تعاونا بدأ ينشط مؤخراً بين أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، لتنفيذ مخطط يهدف إلى تقسيم السودان إلى خمس دويلات، ورسم خريطة جديدة للدولة السودانية والواقع نفسه يشير إلى ما بعد انفصال الجنوب، حيث وجهت تلك الدول جل تركيزها إلى دارفور، إضافة إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق، والعمل في ذلك الحزام، والدليل على ذلك ما حدث من قوات الجبهة الثورية وعدم إدانة وشجب المجتمع الدولي وقد هاجم المراقب العام

للإخوان المسلمين بالسودان الشيخ علي جاويش معتنقي المذهب الشيعي،وتحالف أحزاب المعارضة ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري وأكد جاويش أن كيري هو رأس الرمح في مخطط الماسونية الرامي لتقسيم السودان، والقضاء على شعلة الإسلام في أفريقيا؛ لخدمة زيادة مساحة المسيحية في القارة، وفي حواره مع صحيفة آخر لحظة الصادرة بالخرطوم، حث جاويش الحكومة السودانية على إعلان النفير العام،وتعبئة المسلمين ومدهم بالسلاح لحماية العقيدة والوطن وقال نرى أهمية كبيرة في فضح الطابور الخامس وقيادات المعارضة لأن هؤلاء يعملون في الخفاء مع المتمردين ولابد من كشف هؤلاء أمام الرأي العام بهدف توعية الشعب السوداني بشأن درجة الاستهداف الخطير الذي تواجهه البلاد، ونناشد الحكومة السماح للعلماء والكتاب بتبصرة الشعب بمخاطر الأطماع الشيعية والماسونية، والمؤامرة الصهيوأمريكية الهادفة لتقسيم السودان إلى ٥ دويلات وهذا المخطط قديم منذ عام ١٩٤٨، لكن تطبيقه بدأ الآن في عام ٢٠١٣، وهو ينصب على ٣ محاور هي : إطلاق الفتن بين القبائل، وإظهار أن الحرب بين الحكومة والمتمردين حرب دينية عنصرية، مع مساندة الجبهة الثورية بالعتاد والسلاح؛ من أجل إنهاء النظام الحاكم بالقوة ٠

تحذير القرضاوي

وكان للعلماء دور فى توجيه تحذير لأبناء السودان الواحد ولفت نظرهم الى مخاطر الفرقة والانفصال حيث وجه الداعية د. يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، للسودانيين تحذير دعاهم فيه إلى نبذ الخلافات وحذرهم من مخططات إسرائيلية وغربية تسعى لفصل الجنوب عن الشمال وطالب المخلصين من أبناء السودان وأصدقائه بالعمل على توحيد كلمة الأطراف المتنازعة حتى يبقى بلداً قادراً على أن يبني نفسه، ويدخل في مرحلة التقدم والنهضة .

وشدد في خطبة له فى الدوحة، على أهمية وحدة الشعب السوداني، مؤكدا أن الاتحاد يقوي القلة، والاختلاف يضعف الكثرة، مبينا أن عواقب الفرقة وخيمة، ولن يستفيد منها لا الشماليون ولا الجنوبيون.

لكن هدد زعيم حزب تحرير السودان النصراني سلفا كير بإمكانية شن حرب إذا ما تعرض استفتاء تقسيم السودان وانفصال الجنوب للتأخر عن موعده المحدد في ٩ يناير ٢٠١١وجاءت تلك التصريحات أثناء كلمته التي ألقاها أمام مناصريه عقب عودته من مؤتمر بالأمم المتحدة بنيويورك، وقال يجب أن يتم عقد الاستفتاء في موعده، فهذا ليس مطلب ولكنه حق اكتُسِب بصعوبة بأرواح ملايين الضحايا، ويجب أن يفهم شركاؤنا أنه في ٩ يناير يجب عندما تشرق الشمس وقبل أن تغرب أن يكون أهالي جنوب السودان قد قاموا بالتصويت محذراً من إمكانية

اندلاع توتر خطير في حالة تأخير الاستفتاء كما هدد الرئيس الأمريكى البشير مشيراً إلى أن أمريكا لا تتخلف عن تحقيق ما يؤمن مصالحها القومية وهدد بإمكانية ضرب السودان اذا ما لم يتم عمل الاستفتاء وفقا لاتفاق نيفاشا.

obeikandl.com